

الاجتماع

١٣١٥

فمن عبادي الذين يستمعون القول
 ويؤمنون بالله وأولئك هم الابرار

بني اسرائيل من بني اسرائيل
 التي قد اذن جبرائيل
 بنكره الا اولو العباد

(قال عليه الصلاة والسلام : ان الاسلام صوي بوجه مناراً ، كمنار الطريق)

(مصر يوم السبت ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٢٠ - ١٤ فبراير (شباط) سنة ١٩٠٣)

﴿ باب ردّ الشبهات عن الاسلام ﴾

(السلطان الدينية والمدنية)

نحن المسلمين نعتقد ان دين الله تعالى واحد في جوهره وان البيان
 والهدى فيه اما اختلف باختلاف الأزمنة وان الناس كانوا في كل زمان
 يأخذون من هداية الدين بقدر استعدادهم . وان حالة الاجتماع في الأمم
 تتغيره كالتغيرات في جماعة نبي الدين كلها أو بعضها انما حائل الأمد على
 من جاء بها وان أقرب الملل ظهوراً من الاسلام لم تسلم من هذه الاضاعة
 وان الاسلام هو الدين الوحيد الذي حفظ كتابه كله وظهر في وقت
 ارتقت فيه حالة الاجتماع حتى يمكننا ان نحكم بأنه لم تتلاش ثمرة من ثمار
 المقول بمد الاسلام ولن تتلاشى فهو مبدأ تاريخ جديد في البشر
 فلنا ان أقرب الملل زمناً من الاسلام لم تسلم من الضياع وظاهراً اننا
 نمضي اليهودية والنصرانية فكل من الفريقين قد فقد السند المتصل لكتبه

المقدسة فهو غير موجود قولاً ولا كتابة . وهذا هو المراد بقوله تعالى
 فيهم « أوتوا نصيباً من الكتاب » وقوله عز وجل في كل منهما « فسدوا
 حظاً مما ذكروا به » والحظ بمعنى النصيب أي أنهم حفظوا بعض ما
 أوتوه ونسوا بعضه . ومتى ذهب بعض الدين صار الباقي غير موثوق به
 وإن سلم من التحريف فيه والإضافة إليه فكيف إذا لم يسلم . وقد أنزل
 الله تعالى القرآن « مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه » والمراد
 بالكتاب الجنس والميمن المراقب الذي عنده نبأ ما يرتبه فما صدقه
 القرآن من تلك الكتب فهو من النصيب الذي أوتوه ، وما أخبر به وليس
 موجوداً فهو من الحظ الذي يسود ، وما كذبه فهو مما زادوه وأضافوه
 فهو الحكم المدلل ، وإنه لقول فصل وما هو بالهزل ،

وكان الواجب أن يحكمود فيما شجر ، وينتهوا عما نهى ويأتمروا بما
 أمر ، وكذلك فعل الموفقون ، وصد عنه الآخرون ، والسبب في الصدود
 هو السلطة الدينية التي جعل ذرورها الدين لمصلحتهم تقايداً محضاً عقود عقائده
 بأيدي الرساء مثل الأجار والأساقفة تقادونها الناس ويحمونهم سواها
 وينشئون الأحداث ، من الذكران والإناث ، على اعتقاد وجوب التسليم
 لهم ، والرجوع في كل امر الدين اليهم ، ولا يزال أثر هذه التنشئة ظاهراً
 فيمن تربى في مدارس القسيسين قترام يناظر ك في المسألة فإذا قامت عليه
 حجتك قال ان هذا الذي تقول ، ظاهر في نفسه وممقول ، ولكنه من
 أمر الدين والقسيس يقول بخلافه ولا قول في الدين الا ما يقول القسيس ولا
 يشترط ان يكون قوله ممقولا ولا مفهوما !!

فاذا قال النصراني ان السلطة الدينية مثار التعصب القديم ، ومبعث

العداوة والبغضاء بين الجيران والأقربين، والحجاب دون المساواة بين أهل الوطن الواحد في الحقوق، والقيود الذي تقيد به الإرادة والعزيمة، والنيل الذي يقال به المعتل والفكر، - فالمسلم يصدقه ولا ينازعه يصدقه حامداً لله تعالى أن ليس في دينه طائفة جعل لها الإسلام حق السيطرة على العقول والأرواح نودع فيها ما نشاء ونحرمها ما نشاء وتصرف في المسلمين باسم الدين كما نشاء. ثم يلتفت فيرى ان المسلمين الذين قلدوا الرؤساء الروحانيين عند النصارى لم يلبثوا أن صار لهم سلطة حقيقية منتظمة يحاسبون بها الأفكار على خواطرها والعقول على معارفها بل هؤلاء هم الذين كانوا يتسامحون مع الفكر والخيال مالا يتسامح غيرهم ويمدون كل معرفة تقرب من الله تعالى لأنهم يقولون: إن الله طرائق، بعدد أنفاس الخلائق؛ ثم يلتفت من جانب آخر فيرى ان هؤلاء المتلذذين في السلطان الروحاني لا تعظم سلطتهم الا حيث يصغر العلم بالدين، ولا يقوى نفوذهم الا حيث يضعف نفوذ الحكم الاسلامي، وما عزز لهم سلطان في مكان، الا وكان وبالاعلى المسلمين والاسلام، فان كنت نسيت حوادث مهدي السودان، فأمامك حادثة خارجي مراکش الآن،

للعلماء والمقلاء، والكتاب والخطباء أن يقولوا في السلطة الدينية النصرانية ما شاؤوا، ولهم أن يسموا في فصلها وإبادةها عن السلطة المدنية ما استطاعوا، فإنها سلطة كانت ولا تزال ضارة حيث وجدت وتوجد وكان معظم ضررها أيام كانت مقرونة بالسلطة المدنية. لهم ان يسموها سلطة فان لها في كل مملكة رئيساً عاماً يولي سائر الرؤساء في المملكة وهؤلاء الرؤساء الذين هم أركان سلطته منبثون في كل مدينة وفي كل قرية

ولا يوجد حكام مديون في جميع القرى والمزارع كما يوجد هؤلاء الحكام
الروحيون . ولهم أن يقاروا هذه الحكومة ويقاوموها، ولهم أن يحتشدوا
من شوكتها، وينفذوا من صوتها، ولهم أن يقولوا إنه لولا فسادها عن
السلطة المدنية، ألتصفتنا نسيم الحرية؛ ولهم أن يمدروا الأمة القرنية؛
إذا حاولت اصطلام هذه السلطة بالكلية؛ المسلم يذرم في كل هذا لأنه
من الإصلاح الذي جاء به الإسلام كما ألتصفتنا في صدر هذا المقال فمن لم يأخذ
من الإسلام مباشرة فله أن يأخذ من نظام الفطرة إذا هداه العلم إليه وما
الإسلام إلا دين الفطرة الهادي إلى نظامها وستن الله فيها

ومن الظلم البين أن يرمى الإسلام نفسه بتقرير السلطة الدينية المروقة
عند النصارى . والإسلام هو الذي أبطل كل سلطة يكون بها فريق مسيطر
على روح فريق وحاكما على حريته في غير ما يجرمه الشرع على كل رئيس
ومرؤس أو نظام به كل رئيس ومرؤس . إن الذين اتبعوا سنن من
قبلهم وقلدوهم في مثل هذا الأمر لم يتقنوا التقليد وكان روح الإسلام مانعاً
أن يلبسوا منه كل ما أرادوا . ولكن الإسلام لم يسلم من أعداء يلصقون
به كل عيوبهم ويقولون عليه الكذب وهم يعلمون ، ثم أنهم يعلمون أنهم
يخلفون عليه إفكاً لأنهم اطمأؤا على ما كتبنا وكتب بعض الأئمة في بيان
نفي هذه السلطة ثم يفتأون يسيون الإسلام بها ولهم عرض يرمون إليه
وراء تشكيل المسلمين في دينهم وتغييرهم منه وقد اشرنا إليه في مقال مضى
ووعدنا بيان الحق فيه كما بناه في غير ذلك من شكوكهم وشبهاتهم

(شاهد في الموضوع من منار السنة الأولى)

صدرنا العدد ٢٢ من منار السنة الأولى بمقالة في (سلطة مشيخة

الطريق الروحية) فلما في أولها : « لقد أتى على الإنسان في طور جماعه أدوار ؛ ومرت عليه أجيال وأعصار، وهو مغلول الإرادة ومقيد الجوارح بسلطتين عظيمتين قويتين لاقتنن عليهما النفوذ التام في أفراده ، والتصرف المطلق في آحاده ، وهما سلطة الدين وسلطة السياسة -- او كما يقول أهل العصر -- السلطة الروحية والسلطة الزمنية »

ثم قلنا بمد كلام في حال هاتين السلطتين وتأثيرهما وحال الأمة التي تحكم بهما ، انصه :

« وبالجملة ان أمة هذا شأنها تكون دائماً متقلقة كمنح الركاب لا تثبت على حال ولا تستقر على شأن . وجميع ما انتاب الأمم من رفعة منخفضة وعلم وجمل وسعادة وشقاء فقد كان مرجعه الى تصرف الامراء والحكامين ، والرؤساء الروحيين ، واتد كان الشر اغلب على الأيتم من الخير والشقاء أشمل لها من السعادة لأن الرئيس الفاضل الحكيم لا يامن من المثار واذا عثر عثر ممة الأمة وهوت وقد يهدم الرئيس الجاهل القوي في مدة قليلة ، ما ياتيه الحكماء في الأجيال الطويلة ،

ولهذا كانت سمادة البشر موقوفة في نيلها أو كالحا على تحديد القوانين والشرائع الروحية والزمنية (المدنية) وجمل الناس فيها شرعا (أي - واه) لاضرية لرئيس على مرؤس الابعاء يمتاز به المرؤسون بمصهم على بعض وبما لا تقوم الرياسة بدونه كوجوب الطاعة للسلطان ولا طاعة لأحد على أحد فيما وراء الشريعة والقانون . ولكن لم تأت شريعة سماوية ولم يوضع قانون بشري لهذا التحديد والمساواة حتى جاءت الآية الإسلامية فحدثت الشرعيتين (المدنية والروحية) مما وجمعت الناس فيها - واه لا فضل لأحد

على أحد الأبا بالمعلم والعمل ، واقتضت جذور الطاعة الممياء وبينت ان الدعوة الى الحق لا تكون الا بالحجة والبرهان بمثل قوله تعالى (قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبني) فسر المصنف البصيرة بالحجة الواضحة . وقوله تعالى « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين »

« وبناء على هذا كان الصحابة يراجعون النبي صلى الله عليه وسلم الراي فالتين : هل هذا شيء فانه من عندك يا رسول الله أو نزل به وحي ؟ فان قال هو من عندي جاؤا بما عندهم من اراي وربما رجع النبي الى رايهم كما جرى في بعض النزوات (منها بدر وأحد) . وأوقف أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب الامام علياً مع رجل من آحاديه ود للمحاكمة وعابه عليٌ بعد المحاكمة بأنه لم يسار بينه وبين خصمه لأنه كآه وسئ خصمه وفي التكنية تنظيم وتمظيم أحد الحسين ولو يمثل هذا منصف للعدالة والمساواة . وراجعت امرأة عمر وهو على المنبر في مسألة تحديد المهر محتجة عليه بآية « وآيتنم إحداهن قطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً » فقيل : أصابت امرأة وأخطأ عمر : « وأبلغ من هذا ان النبي عليه الصلاة والسلام طعن سواد بن غزيرة

بقدح (سهم لانصل له ولا ريش) في بطنه وهو مكشوف ليستوي في الصف يوم بدر فقال : قد أوجمتي فأقنتني : فكشف له عن بطنه ليقتص منه فطعن فتمسح به وكان ذلك منه توسلاً للتوصل الى هذا الشرف العظيم . وآذن الناس قبل موته بأن من له حق عنده فليطلبه واذا كان نحو ضرب فليقتص منه وآذن لرجل أن يضربه حين ادعى انه ضربه يوماً فقال الرجل : انني كنت عاري الكنف أو الظهر : (شك من الراوي) فالتقى له الرداء عن عاتقه الشريف وكان شأنه في ذلك شأن سواد بن غزيرة .

« والنتيجة ان الاسلام قرر المبودية لله وحده والحرية في ضمن دائرة الشريعة والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وإطلاق الارادة واتمكر من سلطة كل زعيم وسيطرة كل رئيس روحي ومقتضى ذلك أن يكون المسلم عبداً كاملاً لله حراً كاملاً بالنسبة لمساواه»

هذا بمض ماقلناه في المسألة من نحو خمس سنين وبمده كلام في سلطة شيخنا الطريق كيف ظهرت وماذا أعقبت

(بحث الدلائل على في السلطة الدينية في الاسلام)

(١) أقوى الدلائل على أنه لا سلطة دينية في الاسلام كما في النصرانية تحديد وظيفه الرسول في القرآن بأنه مبلغ لا مسيطر ولا وكيل ولا جبار على الناس قال تعالى « إن عليك إلا البلاغ » وقال عز وجل « ليس عليك هدام ولكن الله يهدي من يشاء » . قال تبارك شأنه « إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء » وقال عز اسمه « وما أنت عليهم بجبار » وقال تعالى جده « قد كررنا أنت مذكر لست عليهم بمسيطر » وقال جل جلاله « وما أنت عليهم بوكيل » فأين هذا كله من ملة يدعي ربها أوها أنهم وكلاء الله في الأرض . هل يقاس التقيض على التقيض ؟؟

(٢) سيرة النبي عليه السلام فقد سمعت أنفا أنه كان يقيد من نفسه ويرجع عن رأيه الى رأي أصحابه . وأعجب من هذا أنه رجح الرأي الموافق لرأيه في مسألة أسرى بدر وكان الرأي الآخر هو الاصلاح فتابه الله عتاباً شديداً حتى بكى عليه الصلاة والسلام

(٣) سيرة الخلفاء الراشدين كما سمعت أنفا عن عمر ويؤثر مثله عن سائرهم ولم تكن سيرتهم في المساواة وفي تحكيم الأمة بأنفسهم من مزايام

الشخصية وإنما هو شيء أخذوه من القرآن ومن السيرة النبوية كما علمت
وإنما زعيمهم أنهم فهموا الإسلام كله وكانوا أشد من غيرهم غيرة عليه وعملا به .
(٤) لو كان الإسلام شرع هذه السلطة المروقة في الملل السابقة عليه من
البوذيين والبراهمة والاسرائيليين والنصارى أو أجازها لوجد لها في المسلمين
نظام ورؤساء كما وجد عند غيرهم ولكن شيئاً من ذلك لم يوجد وإنما وجدت
طائفة تصدت للتربية والإرشاد ثم انقسمت إلى طوائف وجماعات ولم يكن لهم
سلطة على أحد وإنما يقبهم من شاء باختياره ولم يسلموا مع ذلك من رمي
الفتناء لهم بالانحراف عن الدين ومن تفرق الحكام شملهم ولذلك لم يكن
لهم ظهور إلا حيث يضمف علم الدين وحكمه كما قلنا آنفاً . وأما لقب
« شيخ الإسلام » فهو من اختراع الملوك والأمراء الذين بدؤوا عن المظهر
الديني فاستعانوا بمن له هذا المظهر لأجل الأثر في نفوس العامة المتقلدين
ثم إن السلطة الدينية وجدت على حقيقتها في طائفة الباطنية ثم
وجدت لهذه الطائفة حكومة مدنية في البيديين (الفاطميين) ولكن
مذهب الباطنية ليس من الإسلام في شيء ولذلك لم يستطع البيديون أن
يؤيدوه بسلطتهم تأييداً ظاهراً فيقال إن السلطة الدينية قد اجتمعت مع
السلطة المدنية في طائفة تنتمي إلى الإسلام في الجملة . فلم مما تقدم أنه
ليس في الإسلام سلطة دينية فها هذا الذي يعيب الإسلام به بعض كتاب
النصارى وما هذه التصانح التي توجهها تلك الأقلام إلى الأمة الإسلامية
لتقنمها بوجوب الفصل بين السلطين الدينية والمدنية ؟ الجواب إن المراد
بذلك أن يترك المسامون شريعتهم كما يعلم من الفصل الآتي

حجج الشريعة والدين في الإسلام

جرى عرف الكتاب الأوربيين ومن تبعهم من الشرقيين لاسيما كتاب النصراني بأن يظنوا اسم الدين على ما يتعلق بالاعتقاد بالله وبالوحي وما يمد به من أمور الغيب وما يفرضه من العبادة ويخصوا كلمة الشريعة بما يتعلق بالمعاملات والاحكام القضائية والمدنية والسياسية . وكل باحث في التاريخ من هؤلاء الكتاب يعلم ان الاسلام جاء بدين وشريعة ومن ذلك قول بعضهم : إن محمدا (عليه الصلاة والسلام) كَوَّن في عشرين سنة أمة وجاءها بدين وشريعة ولم يتفق لغيره في العالم الجمع بين هذه الامور الثلاثة : فهؤلاء يعلمون أن الشريعة قسيمة الدين في الإسلام وان ما يدين به المسلم ربه وما يعامل به الناس كله مقتبس من نور واحد وهو نور الوحي الذي أوحاه الله الى محمد عليه الصلاة والسلام

لا فرق في الإسلام بين القسم الديني البحت والقسم الشرعي الا في شيء واحد وهو ان الاعتقاد والعبادة لما كانا لا يختلفان باختلاف الزمان والمكان وأحوال الأمم وجب الاعتمادُ فيما على الوحي في الجملة والتفصيل والكليات والجزئيات . وأما المعاملات الدنيوية فلاختلافها باختلاف ما ذكر قد وضع الإسلام لها قواعد كلية وأصولا عامة وفروض استنباط الجزئيات التي تحدث الى أولي الامر العارفين بمقاصد الإسلام وبأصوله العامة وقواعده الكلية فهم يبنون الاحكام بالشورى في كل ما يحدث للناس من المصالح استنباطا من تلك الاصول والقواعد . قال تعالى يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم » فذكر أولي الامر بصيغة الجمع . وقاله ولو ردّوه الى الرسول والى أولي الامر منهم لعلهم

الذين يستنبطوه منهم ، ذكر أولي الأمر بصيغة الجمع أيضا وأناط بهم استنباط الحكم الذي يحتاج اليه او يتنازع فيه
ثم ان الاحكام الشرعية المنصوصة او المستنبطة تحتاج الى منفذين ولا بد ان يكون لهؤلاء رئيس ثلاث تكون الامور فوضى وقد سمي الرئيس الاول في الاسلام بعمد وفاة النبي صلى عليه وسلم خليفة له وسمي من بعده أمير المؤمنين واستمر هذا لقب ووظيفة هذا الرئيس حماية الدين وأهله وتنفيذاً لحكام شريعته فليس هو مسيطراً على الناس في دينهم ولا مستقلاً بوضع الاحكام الشرعية لهم وإنما هو حافظ للنظام؛ ومنفذ للأحكام؛ وسلطته هذه كما ترى مدنية شورية، لا مطلقة ولا استبدادية؛ ولكن الاسلام أوجب عليه أن يعمل بالشرع وحرّم عليه أن يكون شارعاً بنفسه وأوجب طاعته بالمعروف، كما أوجب على الأئمة ازالة سطاته ان حملها على غير المشروع؛ فصح بهذا الاعتبار أن يقال ان السلطة المدنية في الاسلام مستندة الى الدين أو انها سلطة دينية . ولكن لا يصح أن تشبه بالسلطة الدينية عند غير المسلمين ولا أن يجعل صاحبها جامعا بين سلطتين إحداهما على الأرواح والمقنن والثانية على الأجسام والأعمال

هذا هو ديننا وهذه هي سلطته فبماذا يطالبنا ذلك الكاتب النصراني وبماذا ينصح لنا؟ هو يطالبنا بأن نجعل رئيسنا المدني شارعاً ومنفذاً لما يشرعه لنا من الأحكام وينصح لنا بأن تترك شريعتنا القائمة على أصول ديننا ونزعم أن بناء الشريعة على قواعد الدين وجعل الحكام حماة للدين ومنفذين له هو الذي أزال الدولة العباسية، وفرق شمل الأمة الإسلامية، ومن رأيه ان المسلمين لا ينجحون ولا تقوم لهم قاعة مادام سطاتهم مكفنة

بالمعمل بشريتهم الدينية وتنفيذها!!!!

لوجمت كل ما ورد من الكلام في جميع اللغات ابدل على منى التعجب
وأضفت اليه كل أمارات التعجب ودلائله في الحركات والاشارات المضوية
والقلبية وقدرت على تصوير جميع أنفعالات المتعجبين وتأثراتهم النفسية
وأصقت ذلك كله بهذه النصيحة النصراية للأمة الاسلامية لما وفيت حق
البيان في كونها عجيبة غريبة مدهشة للمتعجبين !!

(شبهات المشكك)

(١) يقول هذا الناصح الأمين، أو المشكك في الدين: إن عرض الدين في
الأرض مناقض لعرض الحكومة في الأرض فكيف يجمع الإسلام بين
القيضين؟ ونحن نقول له إن الإسلام جاء للإصلاح في الأرض وكل ما
يناقض الإصلاح فهو إفساد يجب إزالته قالوا يجب أن يكون عرض الحكومة
الاسلامية موافقا لعرض الدين الإسلامي . ونمأ لا خلاف فيه بين
فقهاء الاسلام أن أحكامه الشرعية كلها مبنية على قاعدة «درء المفاسد
وجلب المصالح» فأبي حاكم من - كما نأ يقدر ان يأيننا بشرع اصليح من هنا
الشرع اذا نحن تركناه عملا بنصيحتك وجمالنا الحاكم هو الشارع ؟؟؟

(٢) يقول الناصح الامين؛ او المشكك في الدين: إن من التناقض بين
وظيفة الدين ووظيفة الحكومة أن الدين وضع قواعد وتقاليد للعقل وطرقا
لسير الفكر فقيده بذلك الحرية العلمية . والحكومة لا تكلف الانسان بأن
يسير في فكره على طريق مخصوص وإنما هي حامية لحرية النفس وما
يتبعها من المال والدم والشرف: ونحن نقول اذا كان دينك كذلك فدين
الاسلام مناقض له غير مناقض لوظيفة الحكومة التي ذكرتها . وذلك لأنه

تقرر فيه حرية العقل فلا يخرج المسلم عن حكمه في عقائده (كما بينا ذلك في الجزء الماضي) وتقرر أن أحكامه ترجع إلى خمس قواعد يسمونها بالكليات الخمس وقد جمعها صاحب عقيدة الجوهرية بقوله:

وحفظ دين ثم نفس مال نسب ومثابها عقل وعرض قد وجب

(٣) يقول الناصح الأمين ، أو المشكك في الدين ، : يجب أن تكون الحكومة مساوية بين من تحكمهم وإن اختلفت أديانهم وأن تكون حامية لهم على السواء أيضاً والدين مناقض لها في ذلك : ونحن نقول : إذا كان دينك كذلك فديننا مناقض له لا لما يجب أن تكون عليه الحكومة . وذلك أن المساواة من أصوله وقد أشرنا في الفصل السابق من هذا المقال إلى مساواة عمر بين الإمام علي ورجل من آحاد اليهود ومطالبة علي إليها بالمساواة في اللقب أيضاً وهذه مساواة لم تصل إليها حكومة وإن تصل إليها حكومة إلا أن تكون مقيمة للإسلام على حقه . وأما الحماية فمن الأصول المأثورة في ديننا هذه الكلمة الجليلة « وإن نجحهم مما نجحني منه أنفسنا » وهذه الكلمة الدخلى « لهم مالنا وعالهم ما علينا »

(٤) يقول الناصح الأمين ، أو المشكك في الدين ، : إنه ليس من شأن السلطة الدينية ، الدخول في الأمور الدنيوية ؛ لأن الأديان شرعت لتدبير الآخرة لا لتدبير الدنيا . ونحن نقول : إذا كان دينك كذلك فديننا ليس كذلك فانه شرع ليلائم مصالح الدارين ، والإرشاد إلى طرق السعادتين ، فكيف يحكم على الأديان كافة بما تعتمده في دينك وهو هل كنت أنت الواضع للأديان كما تقول إنني وضعت دين الإسلام هكذا أيضاً وأهله قد زادوا فيه فانا الآن أطالبهم بالرجوع إلى الأصل ؛ إن المسلمين

لا يقبلون منك ذلك لان ثقتهم عرفوا الدين بأنه وضع الهي سائق لتدوي
المقول السلية باختيارهم الى ما فيه صلاحهم في الحال ؛ وفلاحهم في المال ؛
(ه) يقول الناصح الامين ، او المشكك في الدين ، : ان الجميع بين السلطين
يضمف الامة ضعفا مستمرا لانه يقتضي اضطهاد العقل والذكا . ويعرض
الحكومة لثورة الامة باغراء عدو يشرها عليها ويكون سبب الشقاق
الديني بين الطوائف التي تتألف منها الشعوب ويعرض الدين لأكاذيب
السياسة ومفاسدها . ونحن نقول ان كل هذا قد وقع في دينه فلانكره
وإنما نكر قياس دينا عليه وهو مبين له . وحسبنا ان الذي وقع عندنا
هو تقيض ما وقع عندهم فان الحكومة الاسلامية التي يسميها جما بين
السلطين (وقد فهمت . مناها) قد أعطت الامة قوة لم تقاوها فيها أحد
في زمنها وما ضفت الامة الاسلامية الا بضف الشرع وعدم إقامته
وهذا أمر لا خلاف فيه . وكذلك لم يضطهد العقل والذكا . في الاسلام
في عصر اقامة شريعة لاسلام وانما وقع شبه اضطهاد بعد ضف الشرع
والتهاون في تنفيذه . اما امورات التي يخافها الناصح على الحكومات
الاسلامية اذا بقيت على شريعتها فهي أجدر بالوقوع اذا خرجت الحكومات
عن الشريعة لان احروج على السلطان لا يجوز في الاسلام الا اذا خرج
السلطان من الاسلام بترك الشريعة واذا أخطأ قالوا يجب ان ترجعه الامة
عن خطاه بالمعروف : قال صاحب عقيدة الجوهرية :

وواجب نصب إمام عدل	بالشرع فاعلم لا تنجم العقل
فليس ركنا يعتقده في الدين	فلا تدعن حكمه للبين
الا بكفر قابض عهد	فاله يكنينا أذاه وحده

وأما الشقاق الديني بين الطوائف والملل فلم يمهّد في بلاد الإسلام أيام إقامة الشريعة والعمل بها بل كانت الطوائف في هدون وسلام لأن الدين يوجب ذلك وكان معمولاً به . والذي يوجب الشقاق هو جعل الدين مصلحة لرؤساء مخصوصين يناهض كل رئيس بطائفته سائر الطوائف فهو الصق بالفصل بين السلطين وجعل كل واحدة مستقلة لها رؤساء يدبرونها منه بالجمع بينهما خصوصاً جمع الإسلام بالمعنى المتقدم . وقد ذاقّت الأمة النصرانية بأس هذه الرياسة وكانت هي التي ابتدعت الحرب بين طائفتين من أهل دين واحد للخلاف في الدين . ولو لم يكن لكل طائفة رؤساء مخصوصون لما وقع شيء من ذلك . وقد سرت عدوى النصرانية إلى غيرها وأصاب المسلمين شرر تلك النيران فحدث بن أصحاب المذاهب شيء من الشقاق لتصب كل طائفة لأمام مخصوص وعلماء مخصوصين . وقد علمت أن رجال الدين لم يتنظم لهم في المسلمين رياسة لأن طبيعته الإسلام تأتي ذلك ولهذا لم يمتزج النور والشقاق بين أصحاب المذاهب الإسلامية كما عظم بين أرباب المذاهب النصرانية . على أن المذاهب المتعددة في الدين هي مخالفة لوضع الدين لأنها تفرق فيه والله يقول « أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » ويقول « إن الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء » ولكن جاءنا من كتاب النصارى في هذا المعنى من يقول أن التفرق إلى شيع من طبيعته ديننا ولا علاج لهذا التفرق إلا ترك حكامنا شريعتنا !!!

وأما تعريض الدين لأكاذيب السياسة ومفاسدها إذا كانت الشريعة مستمدة من الدين فهو تقيض الممتول وخلاف الواقع فإن السياسة كما قال الكاتب مبنية على الرياء والمخاتلة ولا علاج للرياء إلا الدين وقد شدّد فيه

الإسلام حتى سماه « الشرك الأصغر » فإذا بُنيت السياسة على قاعدة الدين سلمت وسلم معها الدين وإذا انفصلت من الدين فسدت وأفسدت الدين ولذلك استأذنها الإمام كاتب مقالات (الإسلام والنصرانية) بالاستعاذ ووصفها بما وصف . وقد قلب الحقيقة الناصح أو المشكك فجعل انفصال الحكومة من الدين هو سبب السلامة !!!

الوحدة الدينية . والوطنية

يقول الناصح الأمين ، أو المشكك في الدين ، ان الوحدة الدينية التي يطلبها الاسلام مستحيلة الوقوع ومحاولتها كان اكبر أسباب الفتن التي حدثت في الاسلام والمسيحية . ويزعم ان البشر قد ارتقوا عن طلب الوحدة الدينية التي كانت عامة فيهم الى الوحدة الوطنية وتدحرج في البيان الى ذكر فرنسا التي ارتقت فيها هذه الوحدة الجديدة التي حصر فيها سعادة البشر حتى حكمت بابطال مدارس الرهبنة وحتى حرمت على رئيسها ذكر اسم الله تعالى أو ذكر العناية الالهية في خطبه . وههنا شعر بأن هذا التدحرج قد أنهى ربه في هوة الباطل فماد يعترض على هذه « الطريقة الجديدة » ويذكر من مفسدها . وهكذا شأن من يهرف بما لا يعرف . وقد استدلل على استحالة الوحدة الدينية بما كان في أوروبا من المفسد والفتن بسببها وبعدم نجاح البابا فيها وبسعادة أوروبا بعد إقامة السد بينه وبين الأحكام : ثم جرى على عادته في تشبيه الاسلام بالنصرانية فزعم ان الذي أسقط دولة بين العباس هو عجزهم عن حفظ الملكية بالوحدة الدينية وعدم اهتمامهم الى الوحدة الوطنية !!! سبحان الله ما أعلم هذا الكاتب بالتاريخ وما أقدره على استخراج طبائع الملل منه !!!

خبرونا أيها المؤرخون والمطالعون على كتب التاريخ أي مؤرخ قال ان سبب سقوط بني العباس هو حكمهم بالشريعة الاسلامية أو قال ان أصحاب الملل المختلفة في بلادهم كانوا ساخطين على الحكم بالشريعة وطالين أن تسبيل بها قوانين غيرها يضمنها الحكام أو المحكومون وأنهم لذلك ناروا على الدولة حتى أسقطوها بالحروب الأهلية التي مثارها التمصبات الدينية؛ لم يقل بذلك عالم ولا باحث وإنما هو زعم افتخروا واقتبردوا اخترعه وابتدعه ناصح المسلمين الامين أو مشككهم في الدين

لسقوط دولة العباسيين أسباب أهمها أمران ذكرهما مؤرخ الدولة العثمانية الأكبر جودت باشا ناظر العديلة (رحمه الله تعالى) قال بعدما ذكر فضل المأمون في ترويح العلوم وتوسيع نطاق المدينة ما ترجمته «الأنه أخطأ خطأً بيئياً في أمر يتعلق بتدبير المملكة وهو انه أعطى ولاية خراسان لرجل يسمى طاهراً مكافأة له على قتل أخيه الأمين فأتخذ نيسابور عاصمة لها وجعلها وروثة له ولا عقبه من بعده فكان ذلك باعثاً على إزالة رهبة الخلافة من صدور العيال، وسيباً في الخروج عن الطاعة والتروع الى الاستقلال، ثم جاء بعده الخليفة المعتصم فجمع بعض الأحداث من الترك وجعلهم عسكرياً خاصاً به ولما اشتد ساعدهم خرجوا عن طاعته وأحدثوا ثورات هائلة كما وقع قديماً في عسكر قياصرة رومية»

وظاهر أن ماعمله المأمون مخالف للشريعة الاسلامية ومانف للوحدة الدينية . وان ماعمله المعتصم كان لا يخلو بأصول الاحكام الاسلامية من الشورى وكفالة الامة للامام والتعري في تخاذ البطانة فقد قال تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم»

الآية . وللمفسرين وجهان في قوله « من دونكم » قيل هم المنافقون وقيل الكافرون . وكان أولئك الأحداث أحد الفريقين فإنهم اتخذوا بطانة ولما يدخل الايمان في قلوبهم كما علم من مقالات (الاسلام والنصرانية) وقد تحقق فيهم قوله تعالى « لا يألونكم خبالا وذوا ما غتم » ولكن ناصحنا الامين حرف قول الإمام في هذا المقام الى فتنة سياسية فزعم أن مراده الحكم بأن الترك والفرس لا يعتدوا بالاسلام وان الدين خاص بالمرب أي أنه لا يعتد بالاسلام مثل البخاري ومسلم وأبي حنيفة والنزالي الخ !!!
نمود بالله نمود بالله

ياحسرة على أعداء الشريعة الاسلامية التمسوا لها عيبا فيها فأعيامهم وأعوزهم، فالتمسوه في المقيمين لها (كابي بكر وعمر) فأعيامهم وأعجزهم ففتقوا عنه فيمن انحرفوا عن سراطها فكذبوا فأصابوه وأصقوه بها وقالوا إنها شريعة ضارة يجب تركها واختراع شريعة بدلها !!!

كانت رابطة الوحدة في الاجتماع البشري محصورة في البيوت (العائلات) ثم اتسعت فصارت في القبائل ثم اتسعت بناموس الترقى فكانت الشعوب والامم الكبيرة التي وحدتها الجنسية بالقامة او الدين او البلاد (الوطن) وكان الدين خاصا لا يتعدى الشعب الذي وجد فيه الى أن ظهر الاسلام فان في الانجيل المتعددة عند النصارى الى اليوم ان المسيح عليه الصلاة والسلام قال : « لم أرسل الا الى خراف اسرائيل الضالة » وقال « ما جئت لأنقض الناموس وانما جئت لأتمم » والناموس هو شرع الاسرائيليين الخاص بهم وتتميمه بيان الحق فيما اختلفوا فيه منه وفي بيان اسراره والتوسع في التسم الروحاني منه . وأما ما ينقلونه عنه من انه قال « اكرزوا بالانجيل

في الخليفة كلها « فهو مختلف لما تقدم في الظاهر ويمكن أن يتفق معه بمجمل
رئيس في الخليفة العهد أي الخليفة الممبودة وهي الأمة الاسرائيلية حيث
كانت وأبن وجدت

بعد هذا استمدد البشر بناءه وس الارتقاء الى وحدة أوسع من كل
ما تقدم - الى وحدة يمكن أن تدخل فيها جميع الشعوب والقبايل والامم
والاجناس المختلفين في البلاد واللغات والاديان - الى وحدة لها رابطتان
(إحداها) جثمانية اجتماعية عمرانية دنيوية وهي أن يحكموا بشرية عادلة
تساوي بينهم في الحقوق لا يمتاز فيها كبير على صغير ولا غني على فقير ولا
عربي على عجمي ولا متدين بدين على متدين بغيره (وثانيتها) روحانية أخوية
أخروية تختص بمن يحكمهم الاعتقاد الصحيح، المبني على البرهان العصري،
وهذه الوحدة هي الوحدة التي جاء بها الدين الاسلامي وعمل به المسلمون في
المصدر الأول فكان المخالفون لهم في الدين يفضلون حكمهم على حكم المخالفين
مهم في الابن والامة والوطن . ولم توجد المساواة ولا المدالة الصحيحة الى
اليوم الا في الاسلام فهذه الدول الاوربية الراقية بالوطنية لا تساوي بين
ابنائها وأهل مستعمراتها في الاحكام بل ألزمت الحكومات الضعيفة في غير
بلادها بالخروج عن العدل والمساواة وتميز أجناسها على رعايا كل
حكومة من تلك الحكومات فالمصري يقتل في مصر اذا قتل أجنبيا ولكن
الاجنبي لا يقتل بالمصري . وقد كنا أوضحنا هذا المبحث في مقالة عنوانها
(الجنسية والدين الاسلامي) بتراجع في المجلد الثاني من المنار . وفي
أثر مجازات الربانية كثيرة تزيد هذه المسائل المتفرقة وتضد
القضايا المتعددة في هذا المجال

